

نظرة جديدة إلى المسائل المشتركة بين النحو والبلاغة وأثرها في الدراسات البلاغية والنحوية

سيد علي مير لوحبي^١، هادي رضوان^٢

تاریخ القبول: ١٤٢٨/٧/١

تاریخ الوصول: ١٤٢٨/٢/١٧

كانت البلاغة عبارة عن نظرات متباينة في المصادر النحوية وكانت الجهود النحوية متقدمة على علوم البلاغة ، حتى أن كثيراً من المباحث التي بحثها أهل البلاغة تحدث عنها النحاة قبل تدوين البلاغة. وبعد استقلال العلوم البلاغية دخل كثير من المسائل التي هي من صميم علم النحو فيها وعند التحقيق والتأمل يعلم أنها لا علاقة لهذه المسائل بموضوع البلاغة وعلم المعاني . ومن هذه المسائل أحوال المسنداليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر والفصل والوصل . فالبلغيون عرّفوا المعاني بأنّها علم بأحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ؛ وهذه المسائل بيان للأصول النحوية أو المعاني الوضعية التي لا تتغير . فالأبواب التي تتعلق بعلم المعاني قليلة جداً ، حتى أنها تتحصر في مباحث كالإيجاز والإطناب والمساواة وبعض مسائل الإنشاء والخبر.

الكلمات الرئيسية: البلاغة، النحو، المعاني، الإشتراك

١. أستاذ اللغة العربية وآدابها و مدير قسم اللغة العربية بجامعة اصفهان

٢. طالب مرحلة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بجامعة اصفهان وعضو هيئة التعليم بجامعة كردستان

مقدمة في نشأة علم البلاغة

لم تكن البلاغة عند المتقدمين منضبطة ومحصورة تحت هذه الأبواب التي نراها في العلوم الثلاثة (المعاني والبيان والبديع)؛ بل كانت متتارة ضمن المباحث المختلفة؛ وكانت فنونها عند الأدباء والشعراء قبل أن يجد لها أسماء وعنوانين مما نجدها عند العلماء فيما بعد. ومما لا شك فيه أن النحو العربي قد استقل بالتسمية وتفرد بالباحث المتمايز قبل البلاغة التي كانت عبارة عن نظارات متتارة في مصادر النحو. وقد أتيح للعلماء من بعد أن يصوغوا تلك النظارات العابرة قواعد بلاغية ذات صبغة علمية.

فالنحوة - كما قال تمام حسان - هم أصحاب الفضل الأول في نشأة البلاغة، والتماس البدايات الأولى للدرس البلاغي يجب أن يتم من خلال كتب النحو أولاً(١).

ولعل الجاحظ أول من أطلق "البديع" على الفنون البلاغية التي كان ينقلها من الرواية(٢). وكرر هذا المصطلح عند العلماء حتى جاء الأمير العباسي عبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ) وألف "كتاب البديع" ، وهو في هذا الكتاب يعترف أن التسمية ليست من إبتكاراته ، بل هي من تسميات الحدثين (٣). والتي أدخلها ابن المعتز في كتابه وسماها البديع داخلة في العلوم البلاغية الثلاثة(٤).

وهكذا كان ألامر عند ابن قتيبة وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري وابن رشيق القمياني وابن سنان الحفاجي وغيرهم (٥). حتى جاء الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وأراد أن يظهر وجوه الإعجاز في كتاب الله العزيز، وألف "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" وللنيل إلى المهد بحث عن "نظريات النظم" ووضع الحجر الأساس لعلم المعاني وأشار إلى "معاني النحو". وعبدالقاهر الحموي البلاغي هو الذي وجد في أماكن كثيرة أن البلاغة

القرآنية لن تتضح اتضاحاً كاملاً إلا إذا أقيمت أسس للدراسة تبدأ من النحو في خارج العلم الأدبي ثم تنتهي إلى النحو داخله.(٦)

فالجرجاني في جهوده البلاغية أفاد كثيراً من الدراسات البلاغية المتداخلة مع الدراسات النحوية في كتب النحوة الأوائل أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي اعتبره بعض المباحثين "واضع علمي المعاني والبيان" ، وابن زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) صاحب معان القرآن ؛ وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢١١هـ) صاحب قواعد الشعر (٧) ؛ وتكلم في كتابه "أسرار البلاغة" على بعض فنون البديع ومباحث البيان ولم يكن أمامه حين ألف هذا الكتاب فكرة المتأخررين كالسكاكبي الذي قسم البلاغة إلى ثلاثة فنون، المعاني والبيان والبديع ؛ وإنما كان يرمي إلى وبعد من ذلك "ويرى أن هناك علم واحداً غاية دارسه أن يستثير الأسرار التي ترفع من قدرة الكلام وتقنه رتبة الشرف وتوصله إلى ذروة الفصاحة".(٨)

والسكاكبي وإن وفق في إخراج الفنون الثلاثة وإظهارهما من بين كتب من تقدمه من علماء البلاغة ونظرائهم ، فإنه لم يوفق في تصفيتها وتنقيتها من المسائل النحوية مما أشير إليه في موجز المقال. وقد أورد كثيرًا من مباحث علم النحو في علم البلاغة، مما سبب إشكاليات جادة في تفهم مسائل العلمين ناشئة عن دراسة مزدوجة تختلف أصول التعليم ويشوش الأمر على المعلم والمتعلم.

وهانحن في هذا المقال لكي نخطو بالدراسات البلاغية خطوة إلى الأمام ولكي يصير الدرب أوضح وأجل للي باحث عن علم البلاغة والدارس لها، نبحث عن المسائل النحوية الواردة في علم البلاغة ونشتت أهتمام صميم علم النحو ويجب أن تنقل إليها. هذا ولم نر من حققها من قبل ولا مبالغة إذا قلنا إننا لم يسبقنا إليها أحد. وهي كماليل:

الناقص، أم اسم للحرف المشبهة بالفعل. وميزوا في دراستهم بين أنواع التعريف، فاستبطوا دواعي التعريف بالإضمار وأخرى للتعريف بالعلمية وأخرى للتعريف بالوصولية وهكذا. وكل ذلك يرجع إلى تلك الإفادة التي تحدث عنها النحاة في التعريف . وقد بحثوا في دواعي تنكير المستندإليه و تعرضوا للبحث في أنواع التكرا ، وكل ذلك يرجع إلى تلك الإفادة التي تحدث عنها النحاة في التنكير.

١-١-١ تعريف المبتدأ بالإضمار

فمن دواعي تعريف المبتدأ بالإضمار عند البلاغيين ، مناسبة مقام التكلم والخطاب والغيبة والبيان بعد الإيمام(١٠).

فمناسبة مقام التكلم كما في قول بشار:

أنا المرعث لا أخفي على أحد

ذرت بي الشمس للقاصي وللداين(١١)

أتنى البلاغيون بهذا البيت ولكن هل هنا سبيل آخر لبيان ما هو المراد عند بشار؟ فلا بد من أن يقول (أنا المرعث) وليس هذا رعاية لمقتضى الحال كما قاله أهل المعاني. فالأصل عند الحديث عن النفس أن يأتي المتكلّم بصيغة التكلّم ولا يجوز أن يأتي بصيغة الخطاب أو بشيء آخر مثلاً. وهكذا مقام الخطاب كما في قول الشاعر: وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني

وأشتمت بي من كان فيك يلوم(١٢)

فأي شيء آخر يقوم مقام (أنت الذي أخلفتني) ، حتى يقال إنه أتنى رعاية لمقتضى الحال. أيستطيع الشاعر أن يقول في هذا المقام الذي هو مقام الخطاب: (وهو الذي أخلفتني) أو (وأنا الذي أخلفتني)؟ فهذا هو الأصل الذي يجب مراعاته في الكلام. ومناسبة مقام الغيبة كما في قوله تعالى: (و اصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين)(١٣) فأي لفظ يقوم مقام (هو) في (وهو خير الحاكمين) ؟

١. المستندإليه

بحث علماء المعاني عن أحوال المستندإليه من الذكر والمحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغير ذلك؛ وعند ما نتأمل كل تلك الحالات، نرى أن المدار هو الإفادة التي ترتبط بالمخاطب وفي الواقع كل ذلك يرجع إلى رعاية جانب المخاطب؛ ولكن النحاة أيضا لم يهملوا هذا الجانب في المستندإليه، سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً أم غيرهما. فكثير مما جاء به أهل المعاني في هذا المبحث ليس إلا بياناً للأصل النحوي.

١-١١ الإبتداء بالمعرفة

فالإبتداء بالمعرفة مثلاً هو الأصل عند النحاة، لأنه لا يجوز أن تخبر المخاطب عن المنكور، فمراجعة حال المخاطب واجب عند النحاة، ولكن هذا هو أصل نحوي لارتباط له بالتعريف الذي ذكره البلاغيون لعلم المعاني. قال سيبويه: " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تشغله به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد وليس بمترلة قوله: ضرب رجل زيداً لأنهما شيئاً مختلفان، وهما في كان بمترلتهما في الإبتداء إذا قلت: (عبد الله منطلق) تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخير، وذلك قوله: (كان زيد حليماً)، لا عليك أقدمت أم أخرىت، إلا أنه على ما وصفت لك في قوله: (ضرب زيداً عبد الله). فإذا قلت: (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنه مثله عندك. فإنما ينظر أن تعرف صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: (كان حليماً) أو (رجل) فقد ابتدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور. فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بنكره مما يكون فيه للبس". (٩)

والبلاغيون قد بحثوا عن دواعي تعريف المستندإليه ودواعي تنكيره، سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً، أم اسم لل فعل

حسية أم معنوية(١٨). وكل ما ذكره البلاغيون من سائر الدواعي يرجع إلى هذا الأصل عند التحقيق . فكمال العناية مثلاً يكون باعثاً لكون الشيء قريباً من المتكلم وإذا كان الشيء قريباً منه فلا يجوز استعمال الإسم المختص بالبعيد كما في قوله تعالى: (هذَا خلقَ اللَّهُ فَأَرَوْنِي مَاذَا خلقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ) (١٩).

٤-١-١ تعريف المبتدأ باللام

وفي تعريف المستداليه بالألف واللام ، فالمعاني التي ذكرها أهل البلاغة هي من معانٍ (الألف واللام) الوضعية ولا علاقة لها بمقتضى الحال في الواقع . (الألف واللام) يكون في أصل الوضع للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب كما في (رأيت رجلاً وامرأة وكان الرجل قائماً وللدلاله على الجنس كما في : (الدينار خير من الدرهم)، وللإستغراق كما في (الإنسان أخو النسيان) . فهذه المعانٍ كلها من معانٍ حرف التعريف الوضعية(٢٠).

٤-١-٢ تنكير المبتدأ

وأما تنكير المبتدأ عند أهل المعانٍ إما لإفاده الإفراد نحو قوله: (عندِي كتاب) ، وإما لإفاده النوعية(٢١) نحو قوله تعالى: (على أبصارهم غشاوة) (٢٢) ، وهذا المعانٍ يستفادان من التنوين والتنكير . وإفاده التعميم فيما إذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ العموم مستفادة من لفظ المبتدأ نفسه أيضاً كما في قوله تعالى: (كل إلينا راجعون)(٢٣) ودلالة النكرة على التكثير والتقليل والتخفيف وغيرها من قبيل حذف ما يعلم عند المتكلم والمخاطب كما في قوله تعالى: (ورضوان من الله أكبير)(٢٤) ، أي قليل من الرضوان ، قوله : (سلام عليكم)(٢٥) ، أي سلام يجل عن السلام المعهود وبفضله، وكقول القائل: (جائني ضيوف) أي

وفي البيان بعد الإبهام قال النحاة والبلاغيون : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفحى له من أن يذكر من غير تقدم إضمار (٤) كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ويجب أن يكون الضمير مرفوعاً بالإبتداء . وهذه قاعدة نحوية وإن نلاحظ فيها صبغة بلاغية، أشار إليها ابن الحاجب في شرح المفصل في مبحث ضمير الشأن(١٥) ، قال: وإن لم يأتوا بالشأن الذي هو المظہر موضع المضمر لأن المضمر أفهم من المظہر نحو: هو زيد قائم وإن زيد قائم .

٤-١-٣ تعريف المبتدأ بالعلمية

وهكذا الأمر في تعريف المستداليه بالعلمية؛ فعندما يريد المتكلم أن يخبر عن شخص بعينه ويحضره في ذهن السامع فلا بد من أن يذكر علم ذلك الشخص ، فيقول مثلاً زيد قائم ولا سبيل إلى العدول عن ذلك الأصل النحوي لأن مدار الكلام لدى النحوين على الإفاده ولا إفاده في غير هذا التركيب(٦) .

أما إذا كان الاسم العلم متضمناً معنى محموداً أو مذموماً أو غير ذلك فذلك من فروع الأصل النحوي ولا علاقة له برعاية المقتضى عند التأمل . مثال ذلك قول القائل: أبو جهل أعني عتاة القرىش . فالمتكلم يريد أن يخبر عن شخص لقب أبي جهل وهو بذلك معروف ولا يستطيع أن يأتي باسم آخر مكانه وإن كان في ضمن هذا اللقب معنى آخر هو الإهانة والتحقير . ويؤيد هذا المدعى أنه إذا قيل: عمرو أعني عتاة قريش لم يكن الكلام مفيداً لأن المخاطب لا يعلم أن عمراً هو عمرو بن هشام أبو جهل(٧) .

٤-١-٤ تعريف المبتدأ بالإشارة

وفي تعريف المستداليه بالإشارة ، فالأصل النحوي بيان مراتب الترتيب وبعد هذه الأسماء ، سواء أكانت الإشارة

الواضع كما أن التجدد والإستمرار موجودان في معنى الفعل ابتداء ومن عند الواضع. فالإسم كما عرفه النحاة ما دل على معنى في نفسه غير مقتن بأخذ الأزمنة الثلاثة، وعدم الإقتران بالزمان يسبب الثبوت، والفعل ما دل على معنى في نفسه مقتن بأحد الأزمنة الثلاثة، والإقتران يسبب التجدد والحدث. فالبحث عن كل هذه الأحوال يتعلق بعلم النحو لا البلاغة.

٢-٢ تعريف الخبر وتنكيره

أما تعريف الخبر وتنكيره فقد بحث عنهم النحاة . والأصل في الخبر عند كثير من المعربين أن يكون نكرة ولكن هذا ليس بشيء عند محققى النحوة.(٢٩) لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه ، وإنما المجهول إتسابه إليه.

أما البلاغيون فقد قصرت أكلامهم على دواعي تعريف الخبر باللام فقط ولم يتعرضوا لأقسام أخرى للتعريف كما فعلوا في تعريف المسند إليه(٣٠) ، وكل هذه الدواعي لارتباط له بعلم المعاني.

١-٢-٢ الدواعي البلاغية للإitan بالمسند معرفة باللام:

١- إفادة السامع أمراً معهوداً من المسند إليه (٣١) نحو قوله تعالى: (وهو الغفور الوودود)(٣٢) فالغرض من التعريف هنا، إفادة السامع حكماً على أمر معلوم له باخر باعتبار تعريف العهد، والعهدة من معانى اللام الوضعية التي بحث عنها النحويون.

٢- إفادة كمال الصفة في الخبر نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون) (٣٣) ، فاللام هنا للجنسية وهي لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تختلفها "كل" مجاز او الجنسية بآقسامها من معانى اللام الوضعية النحوية.(٣٤)

ضيوف كثيرة . فحذفت الصفة في كل ذلك اعتماداً على علم المخاطب بها).(٢٦).

١-٣ تقديم المسند إليه وتأخيره

وهكذا الأمر في تقديم المسند إليه وتأخيره. فالنحوى لا ينظر إلى اللفظ فقط ، بل ينظر إلى اللفظ والمعنى معاً. فإذا لم تكن قرينة فرعية الأصل النحوى واجبة ، أما إذا دلت قرينة على شيء غير هذا ، فرعية المعنى واجبة. فإذا كان المبتدأ من ألفاظ الصدارة أو اتصل بلام الإبتداء أو كان الخبر محصوراً فيه أو ما أشبه ذلك ، فتقديمه واجب وإلا فلا. وأشار الجرجانى إلى صاحب الكتاب وإلى ما قاله في التقديم من أهم-أى النحوين- يقدمون الذي بيانه أهم وهم بشأنه أعني وإن كان جميعاً بهما نعم ويعنيهما .(٢٧)

فمسألة التقديم والتأخير لا تنحصر في المبتدأ والخبر. وحين نسترسل في قراءة كتاب سيبويه نجد دراسات أخرى في التقديم تزيد على ما نقله الجرجانى في هذا الموطن. بل قد تكون أصلاً لكل ما ذكره الجرجانى في هذا الباب.

٢- المسند

١-٢ كون المسند إسماً أو فعلًا

بحث أهل البلاغة عن المسند إذا كان إسماً وإذا كان فعلًا وعن الأحوال التي تقتضي كون المسند إسماً أو فعلًا . فالإسم يدل على الثبوت ، أما الفعل فيدل على الحدوث في الزمان الماضي إن كان ماضياً والتجدد والإستمرار إن كان مضارعاً ، والحدث في المستقبل إن اقترنت بما يدل على الإستقبال.

وأشار الجرجانى إلى هذا الفرق اللطيف وإلى أنه تمس الحاجة في علم البلاغة إليه.(٢٨) وعند التأمل في كلامه نرى أن الثبوت موجود في معنى الإسم ابتداء ومن عند

وخلاله القول أنه لا نرى شيئاً مما ذكره البيانيون في مبحث المسند إلا وقد ذكره النحاة وهو في الواقع من قبيل ذلك العلم، لأننا لا نحصر علم النحو بأحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء كما قاله المعربون وإنما النحو معرفة أحوال الكلمات والكلام مع مراعاة المعاني وهذا ما أشار إليه الجرجاني وليس كثير من مباحث علم المعاني إلا معاني النحو.

٣- أحوال متعلقات الفعل

١-٣ لم يستوعب كثير من أهل البلاغة هذه الأحوال، بل ذكر منها الفاعل والمفعول. هذا والفاعل مسند إليه وذكر أحواله في باب المسند إليه أليق. ومهما يكن من أمر فلا شك في أن الفعل مع المفعول عند النحاة كال فعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفاده التلبس به لإفادة وجوده فقط؛ فعمل الرفع في الفاعل ليغيب وقوعه منه والنصب في المفعول ليغيب وقوعه عليه. فالمتكلم تارة يريد الإخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي وقع الضرب ونحوه وليس في هذا التركيب شيء من تعلقات الضرب؛ وتارة يريد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الإخبار به فيذكر فاعله أبداً عند البصريين إلا في مواضع مستشأة (٤٤)؛ ويجوز الحذف عند الكسائي. وكل ذلك يتعلق بعلم النحو كما رأينا. ثم إن كان الفعل متعدياً فتارة يقصد الإخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبني للمفعول نحو: ضرب زيد، وتارة يقصد الإخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله. فلابد في الفاعل والمفعول وغيره من تعلقات الفعل من زيادةفائدة.

قال ابن هشام: "وتارة يتعلق - أي الغرض - بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل لل فعل فيقتصر عليهم ولا يذكر المفعول ولا ينوي، إذالمنوي كالثابت ولا يسمى مخدو فالآن الفعل

٣- إفادة قصر الجنس على شيء تحقيقاً، نحو: زيد الأمير. (٣٥)

٤- إفادة قصر الجنس على شيء مبالغة (٣٦) لكماله فيه، نحو: عمر والشجاع، فالقصر بأقسامه - كما سنبحث عنه فيما بعد - بحث نحو لا علاقة له بعلم البلاغة.

٢-٢ الدواعي البلاغية للإتيان بالمسندنكرة

وتنكير المسند يكون لأحد أسباب تنكير المسند إليه التي بحثنا عنها من قبل، وكلها - كما أثبتنا - مسائل نحوية لاتتعلق بعلم المعاني فلاحاجة إلى الإطالة فيها، هذا ويمكن أن نحرر المسألة بطريقة أخرى وهي أن تنكير المسند يكون لعدم إرادة الحصرو العهدو هذا فرع إرادتهما وفصلنا القول فيهما. فترجع كل هذه المسائل إلى الأصول النحوية (٣٧).

٣-٢ ذكر المسند وحذفه.

هذه المسألة لفظية مع مراعاة المعنى، فيحسن أن يبحث عنها بحذا فيرها في علم النحو. فالحذف مثلاً لا يكون إلا إذا كانت قرينة تدل على المحنوف فهو من قبيل حذف ما يعلم الذي ذكره النحاة. والبلغيون صرحاً بأنه لا بد من قرينة تدل على المحنوف (٣٨) وهذه القرينة إما سؤال محقق وإما سؤال مقدر ومهم ما يكتن من أمر فالعلم بالمحنوف ثابت. وقد صرحت النحاة بأنه يطرد حذف الفعل مفسراً (٣٩)، نحو: (وإن أحدمن المشركين استجارك) (٤٠) و(إذا السماء انشقت) (٤١) و(قل لوأنتم تملكون) (٤٢).

وقد يذكر المسند ليتعين أنه اسم، فيستفاد منه الشبوت أو فعل، فيستفاد منه التجدد. أو ظرف، فيورث احتمال الشبوت والتجدد. (٤٣) وكل من الشبوت والتجدد مستفاد من أصل الوضع في الإسم والفعل كما ذكرناه.

(٦١)، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم. ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول، نحو: (قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم) (٦٢) أي: هو سحر... ويكثر حذفه في الفوائل، نحو: (وما قل) (٦٣)... ويحوز حذف مفعولي أعطى نحو: (فأمانتم أعطى) (٦٤) وثانيهما فقط، نحو: (ولسوف يعطيك) (٦٥) وأولهما فقط خلافاً للسهيلى نحو: (حتى يعطوا الجزية) (٦٦) " (٦٧).

ومن المواقع التي يحذف المفعول فيها بعض أقسام التضمين، قال ابن هشام:

"الرابع عشر أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى: (ولا تعد عيناك عنهم) (٦٨)، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) (٦٩)... فإنماضمنت معنى (ولا تنب) و(يخرجون)" (٧٠).

ومن المعلوم للناطقي كتب البلاطين، أئمَّا لم يبحثوا إلاعن قليل من هذه المسائل وتركوا البحث عن كثير منها، فيحسن أن تنقل مثل هذه المباحث إلى موضعها الأصلية اللاقنة بها.

٣-٣ التقديم

بحث عنه أهل البلاغة في موضع متعدد. فتحدثوا عنه في أحوال المسند وفي أحوال المسند إليه وفي أحوال متعلقات الفعل. وتقدم أجزاء الكلام بعضها على بعض راجع إلى جنس من أنجاس أساليب الكلام النحوية وفي الحقيقة أن التقديم مسألة نحوية وليس بينه وبين البلاغة نسبة تكون سبباً للحديث عنه فيها.

وتقدم بعض المعمولات على بعض يكون لأحد أمور (٧١):

١-٣-٣ إما لأن ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه. كال فعل فإن أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة، وكذلك المفعول الأول في باب أعطيت

ينزل لهذا القصد منزلة مala مفعول له، ومنه: (ربى الذي يحيى ويميت) (٤٥)، (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (٤٦)، (كلوا واشربوا ولا تسروا) (٤٧)، (إذا رأيت ثم) (٤٨)، إذ المعنى: ربى الذي يفعل الإحياء والإماتة وهل يستوي من يتصرف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف و إذا حصل منك رؤية هنالك. وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران، نحو: (لاتأكلوا الربا) (٤٩)، (ولا تقربوا الزنا) (٥٠)، (ما دعك ربك وما قل) (٥١) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجرم بوجوب تقديره، نحو: (أهذا الذي بعث الله رسوله) (٥٢)، (وكلا وعدل الله الحسنى) (٥٣)، وليس كل ماذكره البلاطين خارجاً من هذه الأقسام.

٣-٢-٣ أما حذف المفعول مع تقديره ، فهو من قبيل حذف ما يعلم أيضاً ، لأنه يقصد فيه البيان بعد الإيمام كما في فعل المشيئة مثلاً ، نحو: (فلو شاء هداكم أجمعين) (٥٥) لأن مضمون الجواب قرينة دالة على المفعول فلا حاجة إلى ذكره، بل لا يحسن الكلام إذا قيل : (فلو شاء هدايتكم هداكم أجمعين) . فالالأصل التحوي يستلزم كل ذلك ولا علاقة له بعلم المعانى وتعريفه. وباحث ابن هشام عن حذف المفعول بالتفصيل ، قال:

"يكبر بعد (لو شئت) نحو: (فلوشاء هداكم أجمعين) (٥٦) أي: فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه نحو: (أإنتم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) (٥٧) أي: أئمَّا سفهاء، (ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون) (٥٨) وعائد على الموصول نحو: (أهذا الذي بعث الله رسوله) (٥٩)... وجاء في غير ذلك نحو: (فمن لم يجد فصيام شهرين) (٦٠)، (فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا)

أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال" (٧٦)؛ فالمعاني ينظر إلى أحوال اللفظ العربي ولكن لا عن نفس تلك الأحوال بل مع لحاظ الحيوية التي هي المطابقة لمقتضى الحال.

ويقول السكاكي: "إعلم أن علم المعانٰ هو تتبع
خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من
الإحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في
تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ، وأعني بـ تراكيب
الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز و معرفة وهي
تراكيب البلغاء لـ الصادرة عمن سواهم، لنزولها في
صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق" (٧٧).

والتفتازاني بعد أن يطول شرحه على تعريف الخطيب يقول: "ثم الأوضح في تعريف علم المعانٍ أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال" (٧٨).

ثم بعد الإذعان بالكيفية والحيثية في هذه التعريفات المأوا
بالبحث عن طرق القصر، وكل ذلك يتعلق بمعاني الحروف
ولا يجمعه تعريف علم المعاني. وأعجب من هذا أن البهاء
السيكي يصرح في نهاية حديثه عن أغراض العطف على
المஸندي إليه بأن "حروف العطف السابقة استعمالات أخرى
مذكورة في علم النحو تركتها لأننا نذكر في هذا العلم
(أي المعاني) ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف
المعاني، فإن أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم
النحو". (٧٩).

فانظر إليه كيف صرخ أولاً بــان لهذه الحروف استعمالات أخرى مذكورة في كتب النحو، وثانياً بــان ما ذكرناه يتعلق بــمعاني الحروف وثالثاً بــانا نبحث في المعاني عن معاني الحروف لا عن حروف المعاني ولم يتتبه أن معاني الحروف ليست داخلة في علم المعاني.

زيداً درهماً لأنَّه في الأصل الفاعل المعنوي. فليس كل ما ذكره البلاغيون في هذا المجال إلا ي بياناً لهذا الأصل النحوبي (٧٢).

٣-٢-٤ وإنما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لا صدوره عن الفاعل ، كقول القائل: قتل الخارجي فلان فإن الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير. وهذا من قبيل الاحتزاز من العبث وذكر الأهم الذي ذكره النحاة أيضاً (٧٣).

٣-٣-٣ وإنما لأن في تأثيره خيفة أن يتبع المعنى
بغيره ، كقوله سبحانه وتعالى : (وقال رجل من آل فرعون
يكتم إيمانه) (٧٤) ، فإنه لو قيل : يتكم إيمانه من آل فرعون
لتوهم أن (من آل فرعون) صلة يكتم فيختل المقصود ،
والإحتزاز من الوقوع في اللبس من الأغراض النحوية . هذا
و قال كثير من النحاة إن الوصف بالجملة أصله التأثير عن
الوصف بالجهاز والجرور ، فهذا أيضاً بيان للأصل النحوي
ولا حاجة لتعليله أصلاً لأن ما كان بالوضع والذات لا يعلل
بالغير (٧٥) .

هذا لامانع من عتقديم ماحقه التأثير من مباحث
البلاغة لأن في هذا التقسيم معنى أو معانٍ ثانوية تنظر إليها عالم
البلاغة.

٤ - القصر

بحث جميع أهل البلاغة عن مسألة القصر وتعريفه وأنواعه وطرقه وكيفية دلالته: وعند ما نتأمل نرى أن كثيراً من هذه المباحث ليس داخلاً في فن المعاني إنما هو من مباحث علم النحو وليس البحث عنه في كتب البلاغة الاتكثيراً للالقسام وتشتيتاً للأذهان.

٤-١ وقبل كل شيء ينبغي أن يعلم أن البلاغيين أنفسهم عرّفوا المعانٍ وبينوا حدوده؛ فعلم المعانٍ "هو علم يعرف به

هذا ومعنى القصر في هذه الطرق الأربع مستفاد من نفس التركيب وفي الحروف خاصة من نفس الحروف، والبحث عن معانى الحروف عند التأمل يتعلّق بعلم النحو لا بالمعانى الذى رأينا تعريفه وحدوده . والبالغيون قد صرحا بذلك في بعض من الموضع ولكتهم في مقام توجيه الإيتان بباب القصر في البلاغة لم يستطيعوا أن يتجاوزوا التعرض لبعض الإصطلاحات المنطقية مما لا علاقة له بالذوق البالагي.

٤-٣ القصر بطريق العطف

تعرض النحاة فى كتبهم لحروف العطف ومعانيها وشروطها وأشار البالغيون الى بعض ما بحث عنه النحاة عند ما بينوا القصر وطريقه.

قال التفتازانى: " منها العطف كقولك فى قصره أي قصر الموصوف على الصفة إفراداً : زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتباً بل شاعر ، مثل بمثالين أحدهما أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثانى بالعكس ، وفيه إشعار بان طريق العطف للقصر هو لا و بل" دون سائر حروف العطف وأما "لكن" فظاهر كلام المفتاح والإيضاح فى باب العطف أنه يصلح طریقاً للقصر ولم يذكره هنا"(٨٢)

صرح التفتازانى بأن طريق العطف للقصر هو "لا و بل" دون سائر حروف العطف وفي هذا تصريح بأن القصر من معانى "لا و بل" وليس من معانى بقية حروفه وهذا عين ما قاله النحاة.

قال الإربلي في معنى لا العاطفة: " فمنها العاطفة وهي مع إشراكها الثاني في إعراب الأول كجملة الحروف العاطفة ، لنفي النسبة عن مفرد بعد ثوتها للمتبوع، نحو: جاعني زيد لا عمرو ويعلم من قولنا بعد ثوتها أنها لا تجحىء

٤-٢ طرق القصر

ذكر البالغيون للقصر أربعة طرق: العطف، النفي والإستثناء، القصر بإنما والتقديم . وقد يحصل بغیر هذه الطرق. قال التفتازانى: " وللقصر طرق والمذكور هئا أربعة وقد يحصل القصر بتوصیط ضمیر الفصل وتعریف المسند وبنحو قولك: زید مقصور علی القيام ومحصوص به وما أشبه ذلك "(٨٠)

فقوله في تحصیل معنى القصر بغیر الطرق الأربع: "زيد مقصور علی القيام ومحصوص به "وما أشبه ذلك يصرح بأن القصر معنی حرفي يمكن أن يعبر عنه بتعبر آخر وليس بهذه الطرق أي صلة بالمعانى . فيجب أن يبحث عن القصر بإلأ فى باب الإستثناء وإنما في باب حروف المشبهة بالفعل وهكذا. وحيث القصر بغیر الطرق الأربع مثل التقدیم وضمیر الفصل وتعریف المسند أيضا داخل في أبواب النحو ويعد من الأساليب النحویة ويبحث عنه في الباب الذي يليق به؛ فيبحث عن ضمیر الفصل في تعريف المسند في باب المبتدأ أو الخبر و يبحث عن تقديم ماقعه التأثير في باب المفعول والمبتدأ أو الخبر. وليس أي مطابقة لمقتضى الحال ملحوظة في هذه الطرق بل هذه الطرق أساليب لإظهار معنی الحصر. وهذا مشعر بأن البحث عن طرق القصر لا علاقة له بعلم المعانى من حيث نفس الطرق.

ثم يقول التفتازانى: " كأنهم جعلوا القصر بحسب الإصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الأربع ويمكن أن يجعل الفصل وتعریف المسند أيضا من طرق القصر، لكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما بما بين المسند إليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقدیم" (٨١) .

وهذا إدعاء يدلّ عليه لا يستقيم وفي غایة الإکلام ، وأيضا ما هي علاقة هذا الإصطلاح بتعریف العلم وموضوعه؟

وما يدل على أن القصر مستفاد من نفس معنى الحرف، أن الجرجاني صرخ بأن "لا" تدل على قصر القلب فقط دون الإفراد لأنها لا تنفي عن الثاني ما وجب للأول فلا تنفي المشاركة مع الأول.

قال التفتازاني في بيان رأي الشيخ: "واعلم أن كلام الشيخ في دلائل الإعجاز مشعر بأن "لا وإنما" يدلان على قصر القلب دون الإفراد، لأنه قال ليس المراد بقولهم أن "لا" تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، ألا ترى أنه ليس معنى جاعني زيد لاعمرو أنه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قوله جاعني زيد وعمرو بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو؛ فهو كلام مع من غلط فرعم أن الجائي عمرو لا زيد ، لا من اعتقاد أنهما جائيان" (٨٨).

ثم سكت بعض البلاغيون عن سائر الحروف كـ(بل) وـ(لكن) أما ابن الحاجب فقد أشار إلى معنى (لكن) في معرض الحديث عن الفروق بينهما مما يدل على أن فيهما معنى القصر أيضاً. قال " وأما الفرق بين (بل) وـ(لكن) وإن اتفقا في أن الحكم للثاني فهو أن (لكن) وضعها على مخالفتها بعدها لما قبلها والكلام هنا في عطف المفرد بها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتاً لامتناع تقدير النفي في المفرد وإذا وجب أن يكون مثبتاً وجوب أن يكون ما قبلها نفياً كقولك: ما جاعني زيد لكن عمرو " ولو قلت جاعني زيد لكن عمرو لم يجز لما ذكرناه" (٨٩).

وإذا أعدنا النظر في ما قاله الإمام الجرجاني في معنى (لا) العاطفة وقارناه بما قاله ابن الحاجب، نرى أن (لكن) تناسب في موضع القصر قليلاً لا إفراداً وهذا يدل على أن القصر من معناها الوضعي، فهي كـ(لا) العاطفة غير أن (لا) تفارقها في أن الحكم للأول دون الثاني. (٩٠)

إلا بعد موجب ، فلا تجيء بعد الإستفهام والنهي والعرض والتمني والتحضيض وتجيء بعد الأمر نحو: إضراب زيداً لاعمراً إلحاقاً له بالمحبب" (٨٣). فهل ما قاله التفتازاني غير ما قاله الإربلي في معنى "لا" العاطفة؟ وهل يدل كلام الإربلي على معنى غير قصر القلب الذي بحث عنه النحاة؟ ثم قال بعد هذا: " ومن قولنا مفرد أنها لا تعطف الإسمية وكذا الفعلية فلا يقال : زيد قائم لا عمرو قاعد ولا قام زيد لا قعد عمرو لأنها وضعت لعطف المفردات (٨٤)، فهي لا تعطف الإسمية والفعلية لأن القصر لا يستفاد من عطفهما بل من عطف المفردات . فإذا استقام معنى القصر صح استعمالها لأن القصر من معاني "لا" العاطفة وهذا قال: " إلا إذا كان الفعل مضارعاً على قلة نحو يقوم زيد لا يقدر تشبيهاً بالمفرد كأنك قلت زيد قائم لا قاعد" (٨٥).

ثم أشار الإربلي إلى نكتة تؤكد أن "لا" العاطفة موضوعة لمعنى القصر لا لمعنى آخر ، يقول: " وتمحض لتوكييد النفي وقول بعضهم معناها إثبات النسبة للأول ونفيها عن الثاني نحو جاعني زيد لا عمرو ضعيف، ثبوت النسبة في جاعني زيد قبل دخول "لا" فهي لا تفيد إلا مجرد النفي ". (٨٦) فقول هذا البعض وإن كان في بادئ النظر دالاً على معنى القصر، لكنه عند التأمل نرى أن القصر مستفاد من توكييد النفي بعد ذاك الإثبات الموجود من قبل.

وقال ابن هشام في المعني في شروط لا العاطفة: " والثالث أن يتعاند متعاطفاتها فلا يجوز : جاعني رجل لا زيد . لأنه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاعني رجل لا امرأة" (٨٧)

وفي هذا إشارة إلى أن معنى "لا" العاطفة الوضعي النحوي القصر وإلا لم يكن لما قاله ابن هشام من تعاند المتعاطفين معنى .

يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير، فكأنك في هذا المثال قلت: جاء القوم المغايرون لزيد، كما تقول "جاء القوم الصالحون" وهذا بخلاف "ما جاءني إلا زيد" وأشار إلى نفس هذا المعنى الشريف الجرجاني حيث قال: السر في إفادة القصر في الإستثناء من النفي دون الإيجاب، أنه يحسن عند النفي والإستثناء أن يعتقد اعتقاداً المخاطب للشركة أو للعكس أو تردده ولا يحسن ذلك الإعتبار في الإستثناء من الإيجاب وهذا ما يشهد به الذوق السليم .^(٩٦)

فدلالة هذا الطريق على القصر بالوضع ، فإنه مستفاد من مجموع معنى النفي و"إلا" الإستثنائية وهذا أيضاً يتعلق بمعانى الحروف وإن كان المعنى مستفاداً من مجموع حرفين مثلاً.

٤-٥ القصر بإنما

قال الإربلي في كتابه جواهر الأدب: "إنما لفظ ركب من إن" المشبهة بالفعل والتي بطل عملها و"ما" الحرفية الزائدة التي كفت عمل "إن" بـنحو : إنما الكذب مضر ... وتستعمل حرف حصر ويأتي محصرها-أي المخصوص فيه- متأخراً دائماً بخلاف محصر "إلا" . فإذا قلت "إنما زيد شاعر" حضرت الشعر بزيد" وإذا قلت: إنما الشاعر زيد ، شاعر هو المخصوص"^(٩٧). ولكن الظاهر في: إنما زيد شاعر، على العكس لأنك حضرت وصف زيد بالشعر.

وقال ابن عطية: "إنما" لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ويصلح مع ذلك للحصر".^(٩٨)

والذي يستفاد من كلام الإربلي وابن عطية أن "إنما" وإن كانت مركبة من "إن" و"ما" الكافية ولكنها بعد التركيب وضعت لمعنى جديد هو الحصر وإن كان الحصر لابنافي التأكيد والمبالغة أيضاً، فالقصر في هذا الأسلوب معنى حرفي وهو داخل في علم النحو المعاني.

فالقصر من معانى هذه الحروف وهذا ما أشار إليه بعض أهل البلاغة - كالسيكي - (٩١) صريحاً وبعضهم ضمننا(٩٢) وما يوحيه ما نقله الدسوقي والأمير عن السكاكي والجرجاني في حاشيتيهما على قول ابن هشام في مبحث شروط لا العاطفة :

"قوله: أن يتقدمها إثبات، مراده الإثبات المدلول عليه بصريح الجملة كما مثل فيخرج الإستثناء على النفي فلا يجوز : ما زيد إلا قاعد لا قائم . وصرح السكاكي في المفتاح والجرجاني في دلائل الإعجاز بامتناعه . قالا لأن لا" موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع ، لا لأن تفيد بها النفي في شيء نفيته عنه وهو يقع كثيراً في كلام المؤلفين كقول الكشاف : فإذا عزمت فتوكل على الله لأن ما هو الأرشد والأصلح لا يعلمه إلا الله لا أنت".^(٩٣)

توضيحه أنا إذا قلنا: مازيد إلا قاعد، نفينا عنه القيام ضمننا، فلا معنى لنفيه تارة أخرى. ولكن في كلام الرمخشري رد للسكاكى والجرجاني، فإنه كان من فحول النحو البلاغة.

فالقصر من معانى "لا" ولا تأتي-في رأي الأكثرين- بعد قصر آخر كالنفي والإستثناء . هذا ولا منافاة في أن يكون في "لا" معنى آخر غير القصر كالتصريف بالنفي مثلاً.^(٩٤)

٤-٦ القصر بالنفي والإستثناء

القصر في هذه الطريقة عند البالغين مستفاد من النفي والإستثناء كليةما لا الإستثناء مطلقاً، قالوا إذ الإستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي، فهو منزلة تقييد طرف الحكم.^(٩٥)

و قبل الإستثناء من الإيجاب قصر أيضاً لأنك إذا قلت: "قام القوم إلا زيداً" قصرت عدم القيام على زيد ومن

التخصيص من غير وضع لذلك وجسم عقل حتى أن من لم يكن له هذا مع كمال قوته الإدراكية والتسابق إلى القوة العقلية ر بما ينافش في ذلك وهذا قال ابن الحاجب: إن التقديم في الله أَحَمْ لِإِهْتَمَامٍ وَمَا يُقَالُ إِنَّهُ لِلْحَسْرِ لَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ، انتهى" (١٠٢).

ويفهم من هذا القول أمور ، أولاً أن الدلالة على القصر هنا ليست دلالة الوضع بل دلالة المفهوم والمدلول. قال التفتازاني: " دلالة الرابع أي التقديم بالفحوى ، أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل من له الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلاغة كذلك" (١٠٣).

ثانياً أن التخصيص هو الحصر عند أهل البلاغة وخالفهم البعض. قال التاج السبكي: " والإختصاص الحصر خلافاً للشيخ الإمام والد المصنف (أي السبكي الأب) حيث أثبته وقال ليس هو الحصر ، وإنما هو قصد الخاص من جهة خصوصه ... كالخصوص بالمعنى العام للإهتمام به فيقدم لفظه لإفادته ذلك. نحو زيداً ضربت ، فليس في الإختصاص ما في الحصر من نفي الحكم عن غير المذكور... وحاصله أن التقديم للإهتمام وقد ينضم إليه الحصر خارج" (١٠٤).

ثالثاً أن التقديم مفيد للقصر في جميع الموضع وهذا فرع وحدة التخصيص والحصر.

إنما المستفاد من هذه الآراء أن طرق القصر داخلة في باب النحو البلاغيون بمحضها عن دلالة الثلاثة الأولى على القصر وصرحوا بأنما بالوضع، دلالة التقديم إذا كانت بالمعنى والفحوى- كما عليه التفتازاني - لا تغير أصل المدعى وهو أن القصر بحث نحوي لا يتعلّق بعلم المعانٍ. هذاؤ التقديم نفسه نوع من أنواع الأساليب النحوية والقصر المستفاد منه من فروع هذا الأسلوب فيحسن أن نبحث عنه في

وقد صرّح التفتازاني في موضعين بأن الحصر في إثبات حرفياً، أحد هما في مقام إثبات معنى القصر في إثبات حرفياً يقول: " إنما الإثبات ما يذكر بعده ونفي ماسواه... ولصحة انفصال الضمير معه" (٩٩). والآخر في مقام بيان كيفية الدلالة في طرق القصر حيث يقول: " دلالة الثلاثة الباقيـةـ أي النفي والإستثناءـ والعطف وإنماـ بالوضع لأن الوضع وضع لاobil والنفي والإستثناءـ وإنـ المـعـانـ تـفـيـدـ الحـصـرـ" (١٠٠).

ومما يؤكّد وجود القصر كمعنى حرفياً في " إنما" تصريح عبدالقاهر الجرجاني بأنما يدل على قصر القلب دون الإفراد. قال التفتازاني في شرح هذا النظر نقلاً من الإمام الجرجاني: " وهذا المعنى قائم بعينه في إنما ، فإذا قلت: إنما جاءني زيد لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي الجيء الذي أثبتته لزيد عن عمرو ، فهو كلام مع من زعم أن الجائي عمرو لا من زعم أن زيداً وعمراً جائيان ، فإن زعمت أن المعنى إنما جاءني من بين القوم زيد وحده ، فإنه تكفل والكلام هو الأول وبه الإعتبار ولم يقيّد بنحو وحده لأنـهـ السابـقـ إلىـ الفـهـمـ" . (١٠١)

فهذا أيضاً يدل على أن " إنما" متضمن لمعنى القصر وهي موضوعة له وإلا فالقول بدلاتها على قصر القلب دون الإفراد ترجيح بلا مرجع وهذا مما لا يرتکبه مثل الجرجاني النحوي البلاغي.

٤-٦ القصر بالتقديم

عده البينيون من طرق القصر وادعوا إفادته الإختصاص، والإختصاص هو القصر عندهم. قال السعد في شرح المفتاح: " دلالة التقديم على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهومه الخطابي وحكم الذوق أي القوة المدركة لخواص التراكيب ولطائف إعتبارات البلاغة بإفادته

٢-٥ مواضع الوصل

وينحصر مواضع الوصل عند البالغين في ما يلى (١٠٧) :

- ١ أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب وقد تشيرك الثانية لها في حكمه.
- ٢ أن يراد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو.

-٣ إذا اتفقنا خيراً أو إنشاءً وكانت بينهما مناسبة تامة، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما .

-٤ إذا اختلفتا خيراً وإنشاءً وأوهم الفصل خلاف المقصود.

١-٢-٥ قصد التشيرك في حكم الإعراب

وقصد التشيرك في حكم الإعراب أمر نحوى لا تعلق له بعلم المعانى ؛ هذا وصرح البهاء السبكي بهذا الأمر قال: "... لأن من المعلوم أن من قصد التشيرك عطف وهذا لا يتعلق بعلم المعانى بل هو من بداية قواعد النحو" (١٠٨) ؛ ثم صرخ بعد هذا بان وجوب الوصل في مثل هذه الموضع وجوب لغوى ، قال : " وحاصله أنه اذا كان للجملة محل وقصد ثبوت حكم إعرابها للاحقة عطفت عليها ، ويجب الوصل ووجوب هذا الوصل لغوى لأن قصد التشيرك في الإعراب لا يتصور إلا بالوصل ولهذا قال المصنف عطفت ولم يقل وصلت ؛ لأن الوصل إذا أريد به اللغوى يعبر عنه بالعطف" (١٠٩) .

٢-٢-٥ العطف بغير الواو

وأما الرابط على معنى عاطف سوى الواو فلما في حرف العطف من معنى غير مطلق الجمع كالترتيب بلا تراخ في " الفاء" ومع التراخي في "ثم" فالعطف بمندين الحرفين عطف لغوى نحوى.

النحو كمانبحث عن التقديم فيه. والعجب أنا نرى أن كتب البلاغة مشحونة بالبحث عن الدلالات التي هي من موضوع النحو حتى أفهم جعلوا دلالة الثلاثة الأولى على القصر من إصطلاح البلغاء (١٠٥) ، فمن أين جاء هذا الإصطلاح وهم يصرحون مراراً بأن دلالة الثلاثة بالوضع.

٥-الفصل والوصل

١-٥ إن مسائل الفصل والوصل الذي بحث عنها أهل المعانى لا يخرج عن مسائل حروف العطف والبدل وعطف البيان والتوكيد التي بحث عنها النحاة؛ غاية الأمر أنه يحتاج إلى بسط أكثر في تلك المسائل؛ لأن المعانى كما نعلم " علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التي بها يطابق مقتضى الحال".

فالباحث عن نفس هذه المسائل ليس من موضوع المعانى، وملاحظة الحىشية لا ترجع إيراد مثل هذه المسائل على غيرها حتى نقول إنما بحثت بعد ملاحظة تلك الحىشية.

وأشار الدكتور محمد محمد موسى إلى نشأة البحث وجود أصوله لدى النحاة، قال: " وعليينا أن نذكر أن النحاة درسوا الجملة الواقعية بدلاً أو بياناً أو تأكيداً، كما درسوا العطف للإستئناف وغير ذلك مما صار أصولاً تقوم عليها دراسة الفصل والوصل في كتب البلاغيين، ولذلك نقول: إن ما سوف تعرض له في إيجاز من كلام عبدالقاهر في هذا الباب كانت له أصوله في كتب النحو وكانت له إشارات تبعد وتقرب في كتب البلاغيين ولكن مهما يكن من أمر فقد كان عبدالقاهر هو الذي نفت في الدراسات النحوية روح البلاغة كما بسط إشارات المتقدمين" (١٠٦).

٦ - مواضع الفصل

٦- ينحصر مواضع الفصل عند البلاغيين فيما يلي (١١٨)

أن يكون بين الجملتين إتحادٌ تامٌ وذلك بـأن تكون الجملة الثانية توكيـداً للأولى أو بياناً لها أو بـدلـامـنـهـا ويقال حينـئـذـ إنـ بينـ الجـمـلـتـيـنـ كـمـالـ الـإـتـصالـ.

أن يكون بينهما تباين تام وذلك لأن تختلفا خبراً وإنشاءً أو بألا تكون بينهما مناسبة ما ويقال حينئذ إن بين الحملتين كمال الإنقطاع.

أن تكون الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الأولى ويقال
حيث إن بين الجملتين شبه كمال الإتصال.

٦-٢ كمال الاتصال

واما كمال الاتصال فقد صرخ البلاغيون أنفسهم بأنه يكون
لأحد ثلاثة أمور، كون الثانية توكيداً أو بدلًا أو عطف بيان.
قال السبكي: " فكمال الإتصال لأحد ثلاثة أمور: أن
تكون الثانية مؤكدة أو بدلًا أو عطف بيان وقال السكاكي:
وكذا النعت أيضاً والمصنف أسلقه وستكلم عليه وذلك لأن
التوابع هي هذه الأربع؛ و البدل هو المقصود فإن المبدل منه
في حكم الطرح وكذلك النعت والمعطوف بياناً و المؤكدة كلها
هي عين المتبع. وإذا كان عينه والعطف يقتضي التشرييك
كان العطف منافياً لكل من هذه التوابع؛ فعلم أنه لا يجوز
حيث أريد أحد هما- أي إحدى الجملتين " (١١٩).

ونفهم من كلام صاحب عروس الأفراح: " أنه لا يجوز حيث أريد أحدهما "، أن الفصل واجب لغة وهذا مما يدخل المسألة من موضوع التحو.

وقد تكلم النحاة والمعربون حول مسألة وقوع الجملة بدلابعة بجملة أو وقوع الجملة مفسرة بجملة منهم ابن هشام في الباب الرابع من المغني (١٢٠).

قال الإريلي: " وهو (أي ثم) يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي... وهي من الحروف العشرة العاطفة التي تشرك الثاني في إعراب الاول ومن الأربعة التي تشركه في الحكم أيضا. قالوا وتفيد الترتيب مطلقاً - يعني في المفردات - نحو: " جاعين زيد ثم عمرو " والجمل ، كقوله تعالى: " (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربكم يعدلون) (١١٠) وبعضهم جعلها لترتيب الجمل فقط" (١١١).

٥-٢-٣ إتفاق الجملتين خبراً وإنشاء (١١٢)

فإذا اتفقت الجملتان خبرا وإنشاء، لفظاً ومعنى أو معنى فقط وكانت بينهما جهة جامعة، تعطف الثانية على الأولى وهذا العطف أسلوب نحوي كقوله تعالى: (يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ يَخَادِعُهُمْ) (١١٣) وقوله تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نِعَمٍ وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحَّمٍ) (١١٤) وقوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرُبُوا وَلَا تَسْرُفُوا) (١١٥). ويشير ابن هشام في مبحث عطف الإسمية على الفعلية إلى رعاية التنااسب بين الجملتين المتعاطفين وهذه هي الجهة الجامعة التي يبحث عنها البلاطغيون (١١٦).

٥-٤ إيهام الفصل خلاف المقصود

هذه المسألة في الحقيقة من مواضع الفصل وإن كان ظاهراً يوهم الوصل، وقد اشتبه الأمر على البلاغيين في عدد هذه الموضع من مواضع الوصل لأن المثال الذي يوردونه في هذا الباب : "لأوأطال الله بقاءك" ، داخل في مواضع الفصل ولوا هذه واو الإستئناف ، وهي ليست عاطفة بل إستئنافية ومعنى الإستئناف هو الفصل . ومهم ما ي يكن من أمر فهذا المسألة من الأساليب النحوية التي لا تتعلق بالمعانٍ . وصرح ابن هشام في المغنى (١١٧) بأن واو الإستئناف غيره أو العطف ويكون مابعد هامر فوعا دائمًا . وأظن أن التماثل في الهيئة كان باعتبارها لهذا الإشتباه من جانب البلاغيين .

"فوز انه وزان..." (١٢٩) في كل تلك الموضع ولا يقول هي بدل أو عطف بيان أو توكيـد.

وقال ابن هشام: "قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها ، خالـف فيه الشـلوبيـن فـزعمـ أـهـا بـجـسـبـ ما تـفـسـرـهـ ؛ فـهـيـ فـيـ نـحـوـ (ـزـيـداـ ضـرـبـتـهـ) لا محلـ لهاـ وـفـيـ نـحـوـ (ـإـنـاـ كـلـ شـيـءـ خـلـقـنـاهـ بـقـدـرـ) (ـ١ـ٣ـ٠ـ) وـنـحـوـ (ـزـيـدـ الـخـبـرـ يـأـكـلـهـ) بـنـصـبـ الـخـبـرـ فـيـ محلـ رـفـعـ وـهـذـاـ يـظـهـرـ الرـفـعـ إـذـ قـلـتـ (ـأـكـلـهـ)ـ...ـ" (ـ١ـ٣ـ١ـ).

وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة". (١٣٢)

وفي هذا الكلام إشارة الى مسألة تبين:
الأولى: أن وقوع الجملة عطف بيان أو بدلاً مسألة خلافية عند النحاة ومنهم من أثبت ذلك.

الثانية: أن ابن هشام جعل كثيراً مما بحثه أهل المعانـيـ في بـابـ الفـصـلـ وـالـوـصـلـ من قـبـيلـ الجـمـلـ المـفـسـرـةـ كـمـاـ فـيـ المـغـيـ (ـ١ـ٣ـ٣ـ). وـمـنـ كـلـتـاـ الـحـالـتـيـنـ نـعـلـمـ أـنـ الـمـسـأـلـةـ نـحـوـيـةـ لـاـ عـلـاقـةـ لـهـ بـالـمـعـانـيـ، اللـهـمـ اـلـامـ حـاظـ قـيـدـ الـحـيـثـيـةـ؛ وـلـكـنـ الـحـيـثـيـةـ لـاـ تـخـصـ الـفـصـلـ وـالـوـصـلـ فـقـطـ.

وأشار ابن هشام في موضع آخر إلى أن الجملة تقع بدلاً وأتى بأمثلة مثل: (وأسروا النجوى...) (١٣٤) وأتى برأى الزخـشـريـ ويـقـولـ : إنـ الجـمـلـةـ الـوـاقـعـةـ بـعـدـهاـ تـحـتـمـلـ التـفـسـيرـ أـيـضاـ. (ـ١ـ٣ـ٥ـ)

٣-٦ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

وـعـطـفـ الـخـبـرـ عـلـىـ الـإـنـشـاءـ أـوـ بـالـعـكـسـ مـسـأـلـةـ خـلـافـيـةـ فـيـماـ بـيـنـ النـحـاـةـ؛ قـالـ ابنـ هـشـامـ : "ـعـطـفـ الـخـبـرـ عـلـىـ الـإـنـشـاءـ وـبـالـعـكـسـ، مـنـعـهـ الـبـيـانـيـوـنـ وـالـنـاظـمـ (ـأـيـ ابنـ مـالـكـ)ـ فـيـ شـرـحـ بـابـ الـمـفـعـولـ مـعـهـ مـنـ كـتـابـ التـسـهـيلـ وـابـنـ عـصـفـورـ فـيـ شـرـحـ الإـيـضـاحـ وـنـقـلـ عـنـ الـأـكـثـرـيـنـ وـأـجـازـهـ الصـفـارـ تـلـمـيـذـ ابنـ عـصـفـورـ وـجـمـاعـةـ مـسـتـدـلـيـنـ بـنـحـوـ (ـوـبـشـرـ الـذـينـ آمـنـواـ)

وـمـنـهـ أـخـذـ الـأـشـوـنـيـ حـيـثـ قـالـ : "ـتـبـدـلـ الـجـمـلـةـ مـنـ الـجـمـلـةـ نـحـوـ (ـأـمـدـكـ بـمـاـ تـعـلـمـونـ أـمـدـكـ بـأـنـعـامـ وـبـنـيـنـ)ـ وـقـولـهـ: أـقـولـ لـهـ اـرـجـلـ لـاـ تـقـيـمـنـ عـنـدـنـاـ" (ـ١ـ٢ـ١ـ).

وـقـالـ الدـسـوـقـيـ عـلـىـ قـوـلـ ابنـ هـشـامـ: (ـوـلـمـ يـثـبـتـ الـجـمـهـورـ)ـ فـيـ جـواـزـ كـوـنـ الـجـمـلـةـ بـدـلـ اـشـتـمـالـ: "ـأـيـ وـخـلـافـهـمـ أـثـبـتـهـ، وـمـنـهـ قـولـهـ :

فـقـلـتـ لـهـ اـرـجـلـ لـاـ تـقـيـمـنـ عـنـدـنـاـ

وـإـلـاـ فـكـنـ فـيـ السـرـ وـالـجـهـرـ مـسـلـماـ فـجـعـلـوـاـ جـمـلـةـ (ـلـاـ تـقـيـمـنـ عـنـدـنـاـ)ـ بـدـلـ اـشـتـمـالـ مـنـ قـوـلـهـ (ـإـرـجـلـ)، لـأـنـ النـهـيـ عـنـ الـإـقـامـةـ يـسـتـلـزـمـ الـأـمـرـ بـالـرـحـيلـ. وـكـمـاـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: (ـأـمـدـكـ بـمـاـ تـعـلـمـونـ أـمـدـكـ بـأـنـعـامـ وـبـنـيـنـ)ـ (ـ١ـ٢ـ٣ـ)، فـالـجـمـلـةـ أـمـدـكـ بـأـنـعـامـ اـلـخـ بـدـلـ بـعـضـ" (ـ١ـ٢ـ٤ـ).

ثـمـ أـشـارـ الدـسـوـقـيـ إـلـىـ قـوـلـ ابنـ هـشـامـ وـصـرـحـ بـأـنـ (ـالـجـمـهـورـ)ـ يـعـنيـ غـيـرـ الـبـيـانـيـوـنـ قـالـ: "ـوـقـولـهـ الـجـمـهـورـ أـيـ جـمـهـورـ الـعـلـمـاءـ وـخـلـافـ الـجـمـهـورـ الـبـيـانـيـوـنـ" (ـ١ـ٢ـ٥ـ).

وـقـالـ الـأـشـوـنـيـ فـيـ شـرـحـ الـأـلـفـيـةـ فـيـ مـبـحـثـ الـفـرـقـ بـيـنـ عـطـفـ الـبـيـانـ وـبـالـبـدـلـ وـهـوـأـخـذـهـ مـنـ ابنـ هـشـامـ (ـ١ـ٢ـ٦ـ): "ـأـنـهـ (ـأـيـ عـطـفـ الـبـيـانـ)ـ لـاـ يـكـوـنـ جـمـلـةـ بـخـلـافـ الـبـدـلـ إـنـهـ يـجـوزـ فـيـهـ ذـلـكـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ وـأـنـهـ لـاـ يـكـوـنـ تـابـعاـ لـجـمـلـةـ بـخـلـافـ الـبـدـلـ وـأـنـهـ لـاـ يـكـوـنـ فـعـلاـ تـابـعاـ لـفـعـلـ بـخـلـافـ الـبـدـلـ" (ـ١ـ٢ـ٧ـ).

فـانـكـراـبـ ابنـ هـشـامـ وـالـأـشـوـنـيـ كـوـنـ الـجـمـلـةـ عـطـفـ بـيـانـ، أـمـاـ الصـيـانـ فـقـدـ قـالـ فـيـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ: "ـيـشـكـلـ عـلـيـهـ مـاـ ذـكـرـهـ أـهـلـ الـمـعـانـيـ فـيـ الـفـصـلـ وـالـوـصـلـ مـنـ أـنـ جـمـلـةـ (ـقـالـ يـاـ آـدـمـ)ـ عـطـفـ بـيـانـ عـلـىـ (ـفـوـسـوـسـ إـلـيـهـ الشـيـطـانـ)ـ وـكـمـاـ يـشـكـلـ عـلـىـ قـوـلـهـ أـنـهـ لـاـ يـكـوـنـ تـابـعاـ لـجـمـلـةـ" (ـ١ـ٢ـ٨ـ).

وـهـذـاـ تـصـرـيـحـ بـأـنـ الـجـمـلـةـ تـحـتـمـلـ بـحـثـ عـنـهـ الـبـيـانـيـوـنـ فـيـ كـمـالـ الـاتـصالـ مـنـ قـبـيلـ الـبـدـلـ وـالـعـطـفـ بـيـانـاـ وـالـتـوـكـيدـ. هـذـاـ وـصـاحـبـ الـتـخلـيـصـ لـاـ يـصـرـحـ مـثـلـ هـذـاـ تـصـرـيـحـ بـلـ يـقـولـ:

(١٤٢) وهذا دليل قاطع، لأن المجوزين استدلوا بالقرآن وهذا يثبت أن الجواز عندهم كان لغة وبلاغة. وإذا تبين هذا نتأمل فيما قاله البلاغيون من "أنه لا يجوز عطف الإنشاء على الخبر وعكسه إلا إذا أوهم الفصل خلاف المقصود" ونقول من الأمثلة التي جاء بها البلاغيون في هذه المسألة قول القائل: "لا وبارك الله فيك" في جواب من قال: "هل لك حاجة أساعدك فيها" وهوليس من قبيل العطف أصلا لأن الواو هنا - كما أشرنا إليه - للإستئناف والإستئناف الفصل.

ثم لا علاقة لشيء من هذه الأمور بالمعاني وإنما اتبنا بالتفاصيل ليعلم أن المسألة بخلافها مما بحثه النحاة وهي تتعلق بالنحو والبلاغة.

٦-٤ شبه كمال الاتصال

أما كون الثالثة جواباً عن سؤال يفهم من الأولى والذى سماه البيانيون شبه كمال الاتصال فمن الجمل المستأنفة التي بحث عنها النحاة؛ وقال أهل المعانى في هذا الموضوع أنه يتحمل الاستئناف (١٤٣).

والإستئناف عند النحاة أوسع لأنه يشمل الجملة المفتتح بما النطق والجملة المقطعة عما قبلها . قال ابن هشام : "ويحضر البيانيون الإستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى: (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين) إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما مقابل سلام قوم مكرمون) (١٤٤). وقد ذكر ابن هشام ما قد خفي فيه الإستئناف وفصل (١٤٦).

وما يؤكد كون الفصل والوصل داخلا في باب النحو قول البهاء السبكي: "قد علم حكم الجملتين في الوصل والفصل أما المفردات فلم يتعرضوا لها في ذلك والظاهر أنهم

(١٣٦) ، في سورة البقرة (وبشر المؤمنين) (١٣٧) في سورة الصاف . قال أبو حيyan وأجاز سبيوه؛ جاءني زيد ومن عمرو العاقلان، على أن يكون العاقلان خبراً محنوف، و يؤيده قوله:

وإن شفائي عبرة مهرقة
وهل عند رسم دارس من معول
وقوله:

تناغي غرالاً عند دار ابن عامر
وكحل أما قيك الحسان بإثمد" (١٣٨) .
هذا وأشار بعض المحسين إلى أن منع البيانيين ليس منعا مطلقاً. قال الصبان: " قوله: ومنعه البيانيون . قال السيد السندي-أي الشريف الجرجاني-: منع البيانيين إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل، فإن ذلك جائز فيها، وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) (١٣٩)؛ وليس مختصا بالجمل الحكمة بالقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قوله: زيد أبوه صالح وما أفسقه" (١٤٠).

ثم وأشار إلى تأويل السيد الجرجاني في جواز العطف في الجمل التي لها محل من الإعراب وقال : " ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات ، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنسانية بخلاف ما لا محل لها" (١٤١).

ثم وأشار الصبان إلى رأى السبكي في أن العطف وإن كان جائزأ لغة فإنه لا يجوز بلاغة ورد هذا القول؛ قال: " قوله: وأجازه الصفار، قال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه، ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ... وفيه عندي تطر وإن أقره شيخنا والبعض، لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالأياتين "

الهوامش	النتيجة
١ - انظر: الأطول / ٣٤٨	إنما تركوا ذلك لأنه في الغالب واضح " (١٤٧). يعني أنه جاء في علم النحو بالتفصيل.
٢ - بديع القرآن / ٢١	ويكفي أن نلخص نتائج هذا البحث في ما يلي:
٣ - نفس المصدر / ٢٥	١ - البحث عن أحوال المسند إليه والمسند ومتصلات
٤ - نفس المصدر / ٢٦	ال فعل والتقديم داخل في النحو ولا يحسن البحث عنها في
٥ - نفس المصدر / ٣١-٢٦	علم البلاغة.
٦ - نفس المصدر / ٥٦-٥٥	٢ - القصر - بما هو هو - في القصر بطريق العطف
٧ - مناهج بلاغية / ٩٧-١٠٠	وبالنها وبالنفي والاستثناء من معانى الحروف ولا علاقة له
٨ - نفس المصدر / ١١٠	تعلم المعانى بل هو من صميم علم النحو وكذلك ما يكون
٩ - الكتاب / ٢٢/١	بالتقدير لأن التقديم نوع من أنواع الأساليب النحوية.
١٠ - انظر: شروح التلخيص / ٢٨٩/٢	٣ - مبحث الوصل والفصل من أبواب المعانى هو نفس
١١ - البيت لبشاري في مقدمة ديوانه / ١٧٥ وفي الإشارات والتبصيرات / ٣٧ و المرعث الذي يلبس الرعنة أي القرط في أذنه والقاصي والداني البعيد والقريب وكان بشار يلقب بالمرعث لرعة كانت له في صغره. يقول: أنا الذي كنت ألبس القرط في أذني ولأنه على أحد لاقريب ولا بعيد.	ما بحث عنه في النحو عند ما تعرض النحاة للعطف أو التوكيد والبدل والعطف بياناً فلا فائدة في الحديث عنه بهذا التفصيل الذي نراه في علوم البلاغة.
١٢ - البيت من الطويل وهو ملعقة ابن دمينة في ديوانه / ٤٢ وفي الأغاني / ١٧٥ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ١٣٨١ وبلاسنية في معنى اللبيب / ٢٦٢ شماتة العدو فرحة بليلة تنزل من يعاديه، أي: أنت الذي أخلفتني ما وعديني ولم تدم على العهد وافرحت العدو الذي كان يلومني بسبب حي إياك.	٤ - ذكر البلاغيون "إيهام خلاف المقصود" في مبحث الوصل، والمسألة من مواضع الفصل وإن كان ظاهره يوهم الوصل وقد اشتبه الأمر عليهم في عدد هذا الموضع من مواضع الوصل، لأن الواو هنا إلاستثناف وهي ليست عاطفة.
١٣ - يونس / ١٠٩	٥ - إذا درسنا كثيراً من هذه المسائل التي نراها في علوم البلاغة - وخصوصاً في المعانى - في مواضعها الخاصة بها في النحو تتجلى علوم البلاغة في ثوبها الجديد ونراها أحسن وأقرب للأدوات السليمة والطائع المستقيمة التي هي بصدق الكشف عن أستار معانى الكلام ودرك أغوارها فيكون الطالب على بصيرة تامة في دراسته البلاغية بحيث لا تمله كثرة المباحث ولا تبعده عن المقصود.
١٤ - انظر: دلائل الاعجاز / ٩٥	
١٥ - شرح المفصل / ٤٥٠	
١٦ - انظر: عروس الأفراح / ٢٧٦ و ٢٧٩ و ٢٨٢ و ٢٨٥	
وشرح ابن عقيل / ١٥٣-١٥٥	

- ١٧ - أنظر: عروس الأفراح/٢-٢٨٤-٢٨٢ وشرح ابن عقيل/١١٨-١٢٦
- ١٨ - أنظر: عروس الأفراح/٢-٢٨٤-٢٨٢ وشرح ابن عقيل/١٣٠-١٣٦
- ١٩ - لقمان/١١
- ٢٠ - أنظر: عروس الأفراح/٢-٢٨٣-٢٨٩ وشرح ابن عقيل/١٧٧-١٧٨
- ٢١ - عروس الأفراح/٢-٣٠٨-٣٠٩ وشرح ابن عقيل/٢١٥-٢٢٧
- ٢٢ - البقرة/٧
- ٢٣ - الانبياء/٩٣
- ٢٤ - التوبه/٧٢
- ٢٥ - الرعد/٢٤
- ٢٦ - عروس الأفراح/٢-٣١٠ وشرح ابن عقيل/١٢١٨
- ٢٧ - دلائل الاعجاز/١٧٤
- ٢٨ - انظر: دلائل الاعجاز/١٠٢-١٠٣
- ٢٩ - انظر: شرح الكافية/١٠٩
- ٣٠ - التلخيص/٦١ وعروس الأفراح/٢-٤٦٣-٤٦٠
- ٣١ - مغني اللبيب/٤٥
- ٣٢ - البروج/١٤
- ٣٣ - النحل/١٠٨
- ٣٤ - أنظر: مغني اللبيب/٤٥
- ٣٥ - نفس المصدر
- ٣٦ - نفس المصدر
- ٣٧ - أنظر: التلخيص مع عروس الأفراح/١-٤٥٨-٤٦٠
- ٣٨ - أنظر: عروس الأفراح/٢-٤٠٦
- ٣٩ - مغني اللبيب/٢٥٨
- ٤٠ - التوبه/٦
- ٤١ - الإنشقاق/١
- ٤٢ - الإسراء/١٠٠
- ٤٣ - انظر: عروس الأفراح/١-٤١
- ٤٤ - انظر: نفس المصدر/١-٤٦٧
- ٤٥ - البقرة/٢٥٨
- ٤٦ - الزمر/٩
- ٤٧ - الأعراف/٣١
- ٤٨ - الإنسان/٢٠
- ٤٩ - آل عمران/١٣٠
- ٥٠ - الإسراء/٢٢
- ٥١ - الصحي/٣
- ٥٢ - الفرقان/٤١
- ٥٣ - الحديد/١٠
- ٥٤ - مغني اللبيب/٢-٢٣٩-٢٤٠
- ٥٥ - الأنعام/١٤١
- ٥٦ - الأنعام/١٤١
- ٥٧ - البقرة/١٣
- ٥٨ - الواقعة/٨٥
- ٥٩ - الفرقان/٤١
- ٦٠ - النساء/٩٢ والمجادلة/٤
- ٦١ - المجادلة/٤
- ٦٢ - يونس/٧٥
- ٦٣ - الصحي/٣
- ٦٤ - الليل/٥
- ٦٥ - الصحي/٥
- ٦٦ - التوبه/٩
- ٦٧ - مغني اللبيب/٢-٢٥٩-٢٦٠
- ٦٨ - الكهف/٢٨
- ٦٩ - النور/٦٣
- ٧٠ - مغني اللبيب/٢-١٥٩

- ٩٨ - نفس المصدر
٩٩ - المطول/٢١٢
١٠٠ - نفس المصدر/٢١٤
١٠١ - نفس المصدر/٢١١-٢١٢
١٠٢ - حاشية الشربينى على جمع الجوامع/٢٥٧
١٠٣ - المطول/٢١٤
١٠٤ - جمع الجوامع/١٢٥٨-٢٥٧
١٠٥ - أنظر:المطول/٢١٤
١٠٦ - البلاغة القرانية في تفسير الرمخشري/١٧٧
١٠٧ - أنظر:متن التلخيص مع شرح الأطول/١٥٧-٥٩
١٠٨ - عروس الأفراح/٢١٥
١٠٩ - نفس المصدر
١١٠ - الأنعام/٢
١١١ - جواهر الأدب/٣٦٣
١١٢ - أنظر:الأطول/٢٣٤-٣٥ وعروس الأفراح/٢٣٨
١١٣ - النساء/١٤٢
١١٤ - الإنفطار/١٣-١٤
١١٥ - الأعراف/٣١
١١٦ - أنظر:معنى الليبيب/٢١٣١-١٣٠
١١٧ - أنظر:نفس المصدر/٢٢٢-٢٣
١١٨ - أنظر:التلخيص مع شرح الأطول/١٥٧-٥٩
١١٩ - عروس الأفراح/٢٢٣
١٢٠ - مغني الليبيب/٢١٠٦
١٢١ - الشعراء/١٣٣-١٣٣
١٢٢ - حاشية الأشموني/٣١٩٤-١٩٥
١٢٣ - الشعراء/١٣٣-١٣٢
١٢٤ - الدسوقي على المغني/٢٥٩
١٢٥ - نفس المصدر
٧١ - انظر:عروس الأفراح/١٤٨٣-٤٨٦
٧٢ - أنظر: شرح ابن عقيل/١٤٨٤-٥٤٢ و٥٤١
٧٣ - عروس الأفراح/٢٤٨٣-٤٨٦
٧٤ - غافر/٢٨
٧٥ - عروس الأفراح/٤٨٤/٢
٧٦ - المطول/٣٤
٧٧ - مفتاح العلوم/٢٤٧-٢٤٨
٧٨ - المطول/٣٦-٣٧
٧٩ - عروس الأفراح/١٣٨٨
٨٠ - المطول/٢١٠
٨١ - نفس المصدر
٨٢ - نفس المصدر/٢١٠-٢١١
٨٣ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/٢٥٢
٨٤ - نفس المصدر
٨٥ - نفس المصدر والدسوقي/١٢٥١
٨٦ - جواهر الأدب/٢٥٢
٨٧ - مغني الليبيب/١٢٥١
٨٨ - المطول/٢١١-٢١٢
٨٩ - الإيضاح في شرح المفصل/١٢٠٣
٩٠ - أنظر:الإيضاح/١٢٠٣
٩١ - عروس الأفراح/١٣٨٨
٩٢ - كالتفتازانى في المطول/٢١١-٢١٢
٩٣ - أنظر:حاشية الأمير على مغني الليبيب/١١٩٦
٩٧ - وحاشية الدسوقي/١٢٥١
٩٤ - أنظر:نفس المصدر
٩٥ - أنظر:الأطول/١٥٤٤
٩٦ - أنظر:نفس المصدر/٤٤٥-٥٤٤
٩٧ - جواهر الأدب/٤٤٦

- [٢] ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان(١٤٢٥هـ.). الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق إبراهيم محمد عبدالله، ط١ ، دمشق: دار سعد الدين.
- [٣] ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد عاصم الدين(١٤٢٢هـ.). الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. حققه وعلق عليه الدكتور عبدالحميد هنداوى، ط١ ، بيروت: دار الكتب العلمية.
- [٤] ابن عقيل، بحاء الدين عبدالله(١٣٨٤هـ.). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد، ط٤ ، القاهرة: مطبعة السعادة.
- [٥] ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال الدين(١٤٢١هـ.). معنى الليب عن كتب الأعاريب. ط١ ، بيروت: دار إحياء التراث العربي .
- [٦] أبو موسى ، الدكتور محمد محمد(١٤٠٨هـ.). البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية. ط٢ ، القاهرة: دار التضامن.
- [٧] الإربلي ، علاء الدين بن على(١٤١٢هـ.). جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. ط١ ، بيروت : دار النفائس
- [٨] الأمير، الشيخ محمد. الحاشية على معنى الليب. القاهرة: مطبعة حجازى.
- [٩] التفتازانى، سعد الدين(١٣٠٩هـ.). المطول . القاهرة: دار الطباعة.
- [١٠] الدسوقي، الشيخ مصطفى محمد عرفه: حاشية الدسوقي على معنى الليب. القاهرة: ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفى.
- [١١] السبكي، الشيخ بحاء الدين أبو حامد محمد(١٤٢٢هـ.). عروس الأفراح في شرح تلخيص
- ١٢٦- معنى الليب/٢ ١٠٦
- ١٢٧- حاشية الصبان على الأشموني/٣ ١٣٠
- ١٢٨- نفس المصدر
- ١٢٩- أنظر:الأطول/١ ٦٠-٥٩
- ١٣٠- القمر/٤ ٤٩
- ١٣١- معنى الليب/٢ ٦٠/٢
- ١٣٢- نفس المصدر
- ١٣٣- أنظر:نفس المصدر/٢ ٨٠/٢
- ١٣٤- الأنبياء/٢ ٣
- ١٣٥- أنظر:معنى الليب/٢ ٨٠/٢
- ١٣٦- البقرة/٢٥ ٢٥
- ١٣٧- الأحزاب/٤٧
- ١٣٨- معنى الليب/٢ ١٢٨/٢
- ١٣٩- آل عمران/١٧٣
- ١٤٠- حاشية الصبان/٣ ١٧٩
- ١٤١- نفس المصدر/٣ ١٨٠-١٧٩/٣
- ١٤٢- نفس المصدر/٣ ١٨٠/٣
- ١٤٣- أنظر:معنى الليب/٢ ٨٠/٢
- ١٤٤- الذاريات/٤ ٢٥-٢٤
- ١٤٥- معنى الليب/٢ ٤٣/٢
- ١٤٦- نفس المصدر
- ١٤٧- عروس الأفراح/٢ ٦٣/٢

المصادر والمراجع

- [١] ابن أبي الاصبع المصري(١٣٦٨هـ.ش) . بدیع القرآن. ترجمه: سید علی میر لوحی ، ١٣٦٨ مشهد: آستان قدس رضوی.

- [١٣] عتيق،الدكتور عبدالعزيز: في تاريخ البلاغة العربية.
بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- [١٤] الحلبي، الجلال شمس الدين محمد بن أحمد. شرح جمع
الجواب في أصول الفقه. القاهرة: مكتبة الشيخ
مصطفى الحلبي البابي.
- [١٥] مطلوب، الدكتور أحمد(١٣٩٣هـ). مناهج
بلغوية. ط١، بيروت: دار العلم للملايين.
- المفتاح. تحقيق الدكتور خليل ابراهيم خليل، ط١،
بيروت: دار الكتب العلمية.
- [١٦] الصبان، الشيخ محمد على(١٤١٧هـ). حاشية
الصبان على شرح الأشموني. ضبطه وصححه وخرج
شواهده ابراهيم شمس الدين، ط١، بيروت : دار الكتب
العلمية.

رویکردی نو به مسائل نحو و بлагت واژه آن در مطالعات بلاغی

سید علی میر لوحی^۱، هادی رضوان^۲

تاریخ پذیرش: ۱۳۸۶/۴/۲۵

تاریخ دریافت: ۱۳۸۵/۱۲/۱۶

مسائل مربوط به بлагت قبل از تدوین آن به عنوان یک علم ، در لابه لای کتابهای نحوی دیده می شود. به این معنی که نحویان قبل از بلاغیان در بлагت کلام اظهار نظر کرده و آن را با بحث های نحوی همراه ساخته اند. پس از تدوین و شکل گیری علم بлагت، بسیاری از مسائل نحوی – که در واقع ارتباطی با

علم بлагت ندارد – وارد این علم شد. از جمله این موارد بخش های قابل توجهی از بحث مسند الیه، مسند، احوال متعلقات فعل و نیز مبحث قصر و فصل وصل را می توان بر شمرد؛ زیرا تلاشهای بلاغیان در این میدان بیشتر بیانگر اصول نحوی و معانی وضعی است؛ در حالی که علم معانی از شیوه ای مطابقت کلام با مقتضای حال سخن می گوید. در این مقاله کوشیده ایم تا برخی از این موارد را بررسی کنیم.

واژگان کلیدی: نحو، بлагت، معانی، اشتراک، مسندالیه، مسند، قصر، فصل و وصل

۱. استاد و مدیر گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان

۲. دانشجوی دکترای زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان و عضو هیأت علمی دانشگاه کردستان